

(١)

الحالة الاقتصادية العامة

امتاز العام الماضي بحدوث اضطرابات اقتصادية وتقديية شديدة فالازمة التي أشرنا إليها في تقرير العام الماضي اشتدت استداداً كبيراً لم يسلم منها بلد ولا نوع من أنواع النشاط الزراعى والصناعى والتجارى وكان من نتائج حدثها وانتشارها - حتى عمت جميع البلدان - وطول مدتها أن تززع العالم تززعاً عنيفاً وهو لا يكاد يشفى من آلام الحرب وويلاته

وكانت الازمة في بدايتها اقتصادية ولكنها في نحو منتصف العام الاخير تطورت الى أزمة ثقة ضربت بمعولها الصرح الاقتصادى والنقدى فكانت أزمة بنوك وعملة وهبطت كل الاسعار وساد الجمود الاسواق ونزل سعر القطن لدينا وهو محصولنا الرئيسى الى مايقرب من ٧ ريالات للأشمنى وعشرة للسكلاريدس مما لم يسبق له مثيل لا قبل الحرب ولا بعدها

ولما كانت العوامل الرئيسية التى كان لها أعظم شأن فيما أصاب أسعار القطن من هبوط باقية لم تتغير وكان الضيق المستحكم بسبب كساد الحاصلات والتجارة مبعث قلق واضطراب زاداته أزمة النقد حدة قررت الحكومة تحديد المساحة القطنية فى منطقة السكلاريدس بنسبة ٣٠ ٪ وفى غيرها بنسبة ٢٥ ٪ من المساحة القابلة للزراعة وقد صدر بذلك مرسوم فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣١ . وقد طمأنت الحكومة عملاء القطن المصرى بأن هذا الاجراء استثنائى محض قضت به وفرة المتبقى من المواسم السابقة حتى اذا قل المحصول المقبل فان فى الخزون من مخلفات الموسم الأخير من قطن الحكومة وغيره ما يسدد ذلك النقص

ولما كانت تدهور أسعار القطن ثلاث سنوات متوالية أحل بالزارع خسائر جمة فنضبت مواردهم وشرع الدائنون فى نزع ملكيات مدينهم تدرعت الحكومة بما فى مقدورها من وسائل للحيولة دون تفاقم الحالة فى الأوساط الزراعية فقسطت السلف

(١) من تقرير مجلس ادارة بنك مصر المقدمة الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين عن السنة الثانية

عشرة من حياه البنك

الزراعية ومتأخرات أثمان البزور والسماد لمدة خمس سنوات بلا فائدة
وبدأ بنك التسليف الزراعى عمله ونشط فى التسليف على المحاصيل والجنين
وحضراتكم تعلمون أن هذا البنك تأسس سنة ١٩٣١ برأس مال قدره مليون جنيه
اكتتبت الحكومة بنصفه والنصف الآخر ا كتتبت فيه بعض البنوك
وانفقّت الحكومة مع مجلس ادارته على أن تضع تحت تصرفه مليوناً من الجنيهات
قد يزداد للمليونين عند الاقتضاء لمساعدة الملاك للأطيان الزراعية على منع البيوع الجبرية
فى الأحوال الممكنة .

ولما كان برنامج هذا التدخل يقضى بصفة عامة بالامتناع عن شراء الأطيان
المعرضة للبيع الجبرى فكثرت الحكومة فى مشروع آخر لاقاذا الملكية التى لامناص
من طرحها للبيع وتباع بثمن بخس فى ظروف الأزمة الحالية فانفقّت مع الشركة العقارية
المصرية — وهى شركة مصرية يتلك بنك مصر وجماعة من المصريين غالبية أسهمها —
على أن تتولى شراء الأطيان المذكورة وتمدها الحكومة بالمال اللازم لتحقيق هذا
الغرض وتتولى هذه الشركة إدارة هذه الأطيان الى حين وجود مشتر مصرى لها
بسر مناسب مع إعطاء المدين الأصلي وعائلته ثم أهل منطقته حق الأولوية فى الشراء
لغاية مدة معلومة .

وقد بدأت الشركة عملها وتدخلت فى بعض البيوع وكان لظهورها أثره فى
كثير من الأحوال كفى حضورها للشراء ليقبل المشترون ويشترى بأثمان تزيد كثيراً
عن الحد المقدر .

وتدرس الحكومة الآن مشروع انشاء قسم للتسليف العقارى لصغار الملاك
وتبحث مع البنوك العقارية الوجوه الممكنة لتخفيف أعباء الأقساط السنوية حتى تصبح
متمشية مع ما هبط اليه إيراد الأعيان المرهونة وصدر مرسوم بتأجيل ٣٠ ٪ من
إيجارات سنة ١٩٣١ لمدة سنة كما صدر مرسوم آخر باعتبار العشرين فى المائة التى
تأجلت من إيجارات السنة السابقة تخفيضاً نهائياً .

وفى العام الماضى انتهت الحكومة من دراسة مشروع تنظيم بورصة البضاعة الحاضرة
بمينا البصل ونفذته فعلاً وأصبحت بذلك بورصة مينا البصل سوقاً رسمية تصدر لأحتها

العامه برسوم ملكي واصبحت تجارة القطن والبنزرة لاول مرة تحت الاشراف الحكومى
واصبح المنتجون وتجارة الداخلية ممثلين فى لجنة البورصة واصبح للحكومة مندوب
موكل اليه الاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح وتنبيه وزارة المالية الى ما قد يقع من مخالفات
هذه هى اهم التدابير التى اتخذت لتخفيف الازمة وكان من رخص اسعار القطن
المصرى والدعاية له ان زاد الاقبال عليه وبيعت صفقات كبيرة من اقطان الحكومة
لاسواق لم تكن تستعمله بشروط مناسبة مع بعض التساهل فى مواعيد الدفع وقد بدأ
التجار يشعرون بأن الباقي من قطن الحكومة مضافا اليه محصول العام المقبل وهو قليل —
بالنسبة لتنقيص المساحة المنزرعة — قد لايسد الطلبات ويتساءلون ماذا هم فاعلون فى
الموسم المقبل وهم بذاتهم الذين كانوا يصيحون بأن المخزون من القطن يزداد كثيراً
عن الحاجة وأنه هو علة تدهور الاسعار! كذلك نرى اسعار الاوراق المالية فى صعود
وهى التى كانت من شهور منبوذة ومبخوسة ولكنها الثقة ان دانت كانت كلها نعمة
وبركة وان دالت كانت تقمة وخراباً اللهم قنا شر زوالها وأيدها بروح منك .
ويسرنا أن نذكر أن هذه السحب بدأت تنقشع وموارد الثقة بدأت تتولد . . .